الحكومة الالكترونية ومساهمتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية

دراسة حالة البوابة الالكترونية الجزائرية للصفقات العمومية

أمين بن سعيد أستاذ محاضر ب
نادية عبد الرحيم أستاذة محاضر ب
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة الجزائر 3

الحكومة الالكترونية ومساهمتها في الحد من الفساد في الصفقات العمومية

- دراسة حالة البوابة الالكترونية الجزائرية للصفقات العمومية-

أمين بن سعيد

نادية عبد الرحيم

دراسة قدمت ضمن نشاط فرقة بحث **CNEPRU** حول موضوع:

اثر حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة وموثوقية القوائم المالية

الملخص

سلطت هاته الدراسة الضوء على "الحكومة الالكترونية" والتي كانت من نتاج التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاملات الالكترونية، هاته الأخيرة أدت إلى طرح عديد التساؤلات حول مدى استطاعة الحكومة بمفهومها الكلاسيكي مواجهة هذه التحديات المعرفية والتكنولوجية المعاصرة، حيث بدأ الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات كعنصر محفز على إعادة هيكلة دور الحكومة وإنشاء خدمات أفضل وأكثر كفاءة بالشكل الذي يجعل الحكومة تحقق الإنتاجية والفعالية في أي وقت وفي كل مكان، الأمر الذي ساعد على بروز شكل جديد من أشكال الحكومة ألا وهي **الحكومة الإلكترونية**، إذ تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم المفاهيم التي ظهرت في ظل استخدام

تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال الاستفادة منها في تنفيذ العديد من المهام الملقاة على عاتق المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الحكومية بصفة خاصة، خاصة ما تعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين أو ما تعلق بتنفيذ التعاملات كمجال **الصفقات العمومية**، بالإضافة إلى مساهمتها في حل عديد المشاكل والتي من بينها مشاكل **الفساد** الذي استشرى في دول العالم متقدمة كانت أو متخلفة.

كما حاولت دراستنا تسليط الضوء على حالة الجزائر، خاصة في ظل ارتفاع معدلات الفساد بها وتصنيفها من قبل المنظمات العالمية على أن بها معدلات فساد مرتفعة، وعزمها على إقامة حكومة الكترونية تواكب متطلبات العصر وتسهل الحركية الاقتصادية والاجتماعية... الخ لمواطنيها، على ضوء التعديلات الأخيرة في قانون الصفقات العمومية، والتي قضت بإنشاء بوابة الكترونية للصفقات العمومية وإقرار التعاملات الالكترونية في هذا المجال.

مقدمة

أدت التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعاملات الالكترونية إلى طرح عديد التساؤلات حول مدى استطاعة الحكومة بمفهومها الكلاسيكي مواجهة هذه التحديات المعرفية والتكنولوجية المعاصرة، حيث بدأ الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات كعنصر محفز على إعادة هيكلة دور الحكومة وإنشاء خدمات أفضل وأكثر كفاءة بالشكل الذي يجعل الحكومة تحقق الإنتاجية والفعالية في أي وقت وفي كل مكان، الأمر الذي ساعد على بروز شكل جديد من أشكال الحكومة ألا وهي **الحكومة الإلكترونية**، إذ تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم المفاهيم التي ظهرت في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال الاستفادة منها في تنفيذ العديد من المهام الملقاة على عاتق المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الحكومية بصفة خاصة، خاصة ما تعلق بالخدمات المقدمة للمواطنين أو ما تعلق بتنفيذ التعاملات كمجال **الصفقات العمومية**، بالإضافة الى مساهمتها في حل عديد المشاكل والتي من بينها مشاكل **الفساد** الذي استشرى في دول العالم متقدمة كانت أو متخلفة.

الفساد؛ ظاهرة من الظواهر الخطيرة التي تسعى العديد من الدول للتخلص والحد منها، ومن بين الطرق المتبعة في ذلك؛ الحكومة الالكترونية، حيث أصبحت ضرورة حتمية كشكل من أشكال الدولة المعاصرة التي تتطلع إلى مواكبة تطورات عصر الثورة الرقمية والتكنولوجية ونهضة المعلومات العالمية، لما لها من أهمية في تخفيض التكاليف وكبح الإسراف وترشيد الإنفاق، إضافة إلى تسهيل الإجراءات وتحقيق الشفافية في الإدارة والتصرف

في الأموال العمومية ومكافحة الفساد. هذا الأخير؛ الذي يعوق معدلات النمو الاقتصادي ويضعف الثقة في العمل كما يقوِّض مكانة السلطة السياسية والإدارية للدول، كما لا ننسى ما له من نتائج وخيمة على عديد الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية. إذ يعتبر تغيير الأداء الحكومي من الأسلوب الكلاسيكي إلى الالكتروني من الحلول الفعالة القادرة على تخفيض تكاليف ورفع جودة الخدمات العمومية وعقلنه وترشيد الإنفاق العام بالشكل الذي يدعم السياسات التنموية بالإضافة الى محاربته لظاهرة الفساد.

مشكل البحث

الجزائر، وفي ظل ارتفاع معدلات الفساد بها وتصنيفها من قبل المنظمات العالمية على أن بها معدلات فساد مرتفعة، وفي إطار مكافحتها للظاهرة من جهة، ومحاولة عصرنتها للخدمات العمومية التي تقدمها لمواطنيها من جهة أخرى، وعزمها على إقامة حكومة الكترونية تواكب متطلبات العصر وتسهل الحركية الاقتصادية والاجتماعية ...الخ لمواطنيها، وفي ظل التعديلات الأخيرة في قانون الصفقات العمومية، والتي قضت بإنشاء بوابة الكترونية للصفقات العمومية وإقرار التعاملات الالكترونية في هذا المجال، ومن خلال ما تقدم يكمن صياغة مشكل البحث في السؤال التالي:

"إلى أي مدى يساهم تفعيل الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد في الصفقات العمومية، وما هو واقع البوابة الالكترونية الجزائرية للصفقات العمومية؟"

فبحثنا هذا يهدف إلى تسليط الضوء على العناصر التالية :

- ❖ الإطار العام للحكومة الالكترونية؛
- ❖ أسباب ومظاهر الفساد الإداري الذي يندرج في إطاره الفساد في الصفقات العمومية؛
- ❖ الإطار العام الذي تعمل به الحكومة الالكترونية كأداة لمكافحة الفساد الإداري في الصفقات العمومية؛
- ❖ تسليط الضوء على واقع البوابة الالكترونية للصفقات العمومية الجزائرية.

بغية محاولة تحقيق هاته الأهداف، ارتأينا تقسيم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

- **المحور الأول :** مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطورها التاريخي.
- **المحور الثاني:** الفساد في الصفقات العمومية.
- **المحور الثالث:** آلية الحكومة الالكترونية في مكافحة جرائم الصفقات العمومية.
- **المحور الرابع:** تجربة البوابة الالكترونية للصفقات العمومية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار العام للحكومة الإلكترونية

بغية إعطاء نظرة شاملة عن مفهوم الحكومة الالكترونية، ارتأينا تقسيم هذا المحور الى الفروع التالية:

1- مفهوم الحكومة الإلكترونية وتطورها التاريخي

كانت بدايات الحكومة الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية حيث استخدمت وزارة العمل الأمريكية تكنولوجيا المعلومات في تجميع ملفات 26 مليون عامل أمريكي، ومنذ ذلك الحين

احتلت تكنولوجيا المعلومات مكانة هامة في العمل الحكومي، ومع بداية التسعينيات من القرن العشرين بدأت مبادرات برامج الحكومة الالكترونية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية، وعلى الرغم من كل ذلك لم تتبلور خطط تنفيذ واستخدام الحكومة الإلكترونية في التسعينيات من القرن العشرين، ومع تزايد عدد السكان وتعاظم دور الحكومات التي تواجه مشاكل معقدة وعلى نحو متزايد، حيث يتطلب حل هذه المشاكل تعاون العديد من المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية والقطاع الخاص مع تسخير كل الإمكانيات المتاحة وتكريس الإبداع والابتكار، وساهمت الطفرة النوعية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم في بداية الألفية الثالثة في جعل الحكومات والدول يعملون ويجد على تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية وتطوريها.[1]

كان الظهور الرسمي لمصطلح الحكومة الإلكترونية (**E-Government**) في احد مؤتمرات نظم المعلومات في مدينه نابولي الايطالية في مارس 2001، ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من التعاريف التي ساقها الخبراء والأكاديون والمنظمات والهيئات المتخصصة في مجال الحكومة الإلكترونية، حيث يشار إلى أن الحكومة الالكترونية هي «**مجموعة استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية ومواقع الانترنت ونظم الحاسب والبرمجيات اللازمة بواسطة الجهات الحكومية من جانب والمواطنين من جانب آخر**».[2]

بدوره عرف البنك الدولي الحكومة الالكترونية على أنها «**استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الجهات الحكومية في مستويات مختلفة لإعادة تصميم وتحويل العلاقات بين الحكومات والمؤسسات (G2B)، وبين الحكومات والمواطنين (G2C)، وبين الوكالات**

الحكومية المختلفة (G2B)، بحيث تخدم هذه التحولات مجموعة متنوعة من الغايات أهمها خفض التكلفة وتحسين الكفاءة والفعالية، وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتحسين التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة وتمكين المتعاملين مع الحكومة من الحصول على المعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات».[3] يشير هذا التعريف إلى أهداف الحكومة الالكترونية، بالإضافة إلى أن هذا التعريف صنف الحكومة الالكترونية إلى ثلاثة أصناف معتمدا في ذلك على نوع العلاقة بين كل الجهات.

في حين ذهب بعض الباحثين إلى أن الحكومة الالكترونية هي «**منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات باستخدام الوسائل الالكترونية مثل البريد الالكتروني والتحويلات الالكترونية للأموال والتبادل الالكتروني للمستندات أو الفاكس والنشرات الالكترونية... الخ**»، لكن الواقع يوضح أن الحكومة الإلكترونية ليست أعمالا يتم إنجازها عبر شبكة الإنترنت أو عبر الشبكة الداخلية لمؤسسة ما، وليست أيضا عملية تبادل للملفات والمعلومات داخل مؤسسة ما أو بينها وبين غيرها من المؤسسات الحكومية، لذا فالمفهوم الحقيقي للحكومة الإلكترونية والشائع في كثير من الدول هو «**استخدام نتاج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية، ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها**».[4]

من التعاريف السابقة والتي تناولت مفهوم الحكومة الإلكترونية نجد أن القاسم المشترك بينها قائم على اعتماد المؤسسات الحكومية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية والتركيز على

عنصر السرعة في الإنجاز ورفع جودة الخدمات، حيث تقوم فكرة الحكومة الالكترونية على أربعة ركائز أساسية هي:[5]

- ✓ تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية التبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنيت في نشاط أشبه ما يكون بفكرة جهات الدوائر الحكومية؛
- ✓ تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن؛
- ✓ تحقيق سرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتيا ولكل منها على حدة؛
- ✓ تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق فوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

من جهتنا نقدم تعريف بسيط للحكومة الإلكترونية على أنها «**اعتماد الهيئات الحكومية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في تنظيم وأداء العمل الإداري بهدف تسهيل طرق التواصل مع المتعاملين معها بالشكل الذي يساعد على ترشيد الإنفاق العام ورفع جودة الخدمات المقدمة**».

2- أهداف ومزايا الحكومة الإلكترونية

تعمل الحكومة الإلكترونية على رفع جودة الخدمات الحكومية المقدمة إلى المواطنين، وتحسين التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة، وتمكين المتعاملين الوصول إلى المعلومات بطرق أسهل وأسرع، وزيادة فعالية الإدارة الحكومية، ونتيجة لذلك يمكن أن يتضح التأثير المباشر الذي تحدثه الحكومة الإلكترونية في الاقتصاد والمجتمع.

1-2 أهداف الحكومة الإلكترونية

إن الحكومة الالكترونية وفقا للتصور الشامل يتعين عليها أن تكون وسيلة لبناء اقتصاد متين وتساهم في حل مشكلات اقتصادية، وتكون وسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي، ووسيلة تفاعل بأداء أعلى وتكلفة اقل وهي أيضا وسيلة تساعد على اجتياز كل مظاهر التأخير والبطء والترهل في الجهاز الحكومي، بالإضافة إلى ذلك يمكن توضيح أهم الأهداف التي تسعى الحكومة الالكترونية إلى تحقيقها فيما يلي:[6]

- ✓ تقديم الخدمات إلى المواطنين بطريقة سهلة وسريعة وبأقل التكاليف؛
- ✓ خفض الاحتكاك بين موظفي الحكومة والمواطنين بما يساعد على التخلص من بعض مظاهر الفساد مثل: الرشوة وسوء الإدارة...الخ؛
- ✓ اتاحة المعلومات عن كافة القوانين واللوائح الحكومية للمواطنين على شبكة الانترنت لمعرفة اللوائح التي تحكم موضوع أو قضية معنية؛
- ✓ زيادة الوقت المتاح لتأدية الخدمة بحيث يمكن الحصول على الخدمة في أي وقت طوال اليوم دون الالتزام بساعات العمل الرسمية المحددة؛
- ✓ تحديد متطلبات الحصول على الخدمة والنماذج المطلوبة بالشكل الذي يمكن طالب الخدمة من استكمالها قبل الذهاب لمكان أداء الخدمة ومن ثم تخفيض الوقت والجهد اللازم لأداء هذه الخدمة؛

- ✓ الارتقاء بثقافة ووعي المواطنين من خلال تشجيعهم على استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ توفير المناخ الملائم للاستثمار، بحيث تعمل على تذليل المعوقات والإجراءات التي تحول دون جذب وتشجيع المستثمرين بما يوفر عامل جذب المؤسسات خصوصا تلك المتخصصة في مجال التكنولوجيا؛
- ✓ رفع كفاءة الأداء الحكومي والإعداد للاندماج في النظام العالمي لمواكبة نظم المعلومات الحديثة المتبعة؛
- ✓ ترشيد الإنفاق الحكومي، حيث يتم تخفيض عدد الموظفين، بالإضافة لاستبدال استخدام المستندات الورقية والمخازن المتكدسة بالوثائق والمستندات بالتحول نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات؛
- ✓ تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين؛
- ✓ الترويج للخطط المستقبلية للدولة ومشروعاتها التنموية المطلوبة.

2-2 مزايا الحكومة الإلكترونية

يمكن أن نرى الحكومة الإلكترونية على أنها نقل الخدمات ببساطة إلى المواطن عبر الإنترنت، ولكن في أوسع معانيها فإنها تشير إلى تمكين الحكومة من خفض التكاليف والإنفاق العام، وتعزيز التنمية الاقتصادية، وزيادة الشفافية، وتحسين تقديم الخدمات والإدارة العامة، وتسهيل نهوض مجتمع المعلومات، فالحكومة الالكترونية لها العديد من المزايا والتي تصلح كمعايير لقياس كفاءة وجودة العمل الإداري الحكومي، نذكر منها:[7]

- **تسريع الانجاز:** إن الوقت الذي توفره أدوات الحكومة الالكترونية على مستهلكي الخدمات العامة خير دليل على جدواها، إذ تعتمد على منظومة الدخول على الخط للحصول على الخدمة بدون صفوف الانتظار؛
- **زيادة الإتقان:** تمتاز الخدمات المقدمة الكترونيا بالدقة والإتقان، نتيجة سهولة عمليات الرقابة المباشرة عليها؛
- **خفض التكاليف:** على الرغم من كون مشروع الحكومة الالكترونية يستلزم في بادئ الأمر مبالغ هائلة لانجازه إلا أن هذه المبالغ تصغر أمام حجم الأموال التي سيوفرها هذا المشروع عند اعتماده؛
- **تبسيط الإجراءات:** حيث تعتبر الحكومة الالكترونية هي الدواء الشافي من سلبيات البيروقراطية البغيضة التي نعاني منها والروتين القاتل المنتشر في الأجهزة الإدارية الحكومية؛
- **تحقيق الشفافية الإدارية:** إن ابرز مزايا الحكومة الالكترونية هو ابتعاد أطراف التعامل عن بعضها البعض وعدم وجود الاتصال المباشر بينها، الأمر الذي يبعد الرشوة والتلاعب وسوء المعاملة ويبطل سلطة المكاتب لصالح سلطة الدولة.

3- أصناف الحكومة الالكترونية

تعتبر التصنيفات الثلاث التي حددت من قبل البنك الدولي هي التصنيفات الرئيسة للحكومة الإلكترونية والتي يمكنها أن تحقق فوائد كبيرة للحكومة والمواطنين ورجال الأعمال والموظفين والمنظمات غير الربحية الأخرى والمنظمات السياسية والاجتماعية، ومن خلال ذلك نصنف الحكومة الإلكترونية إلى:[8]

3-1 من الحكومة إلى المواطنين (G2C): تعني بالانجليزية **Government to Citizen**، وهي تشمل التعاملات بين الحكومة ومواطنيها والتي يمكن أن تحدث الكترونيا عبر شبكة الانترنت أو الشبكات اللاسلكية، مثل تجديد رخصة السواقة أو دفع المخالفات المرورية أو تحديد مراجعة للمعاملات وغير ذلك.

3-2 من الحكومة إلى المؤسسات (G2B): تعني بالانجليزية **Government to Business**، حيث تقوم المؤسسات الحكومية بالعمل على أتمتة المعاملات والتدخلات مع المؤسسات التجارية حيث تسمى هذه الفئة حكومة إلى مؤسسات تجارية حيث تبنى العلاقة بين الطرفين من الجهتين، فهي تتضمن كل التداخلات والمعاملات التي تتم بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات التجارية، وتقوم المؤسسات التجارية بدورها ببيع المنتجات والخدمات إلى المؤسسات الحكومية مثل المزادات العلنية الالكترونية.

3-3 من الحكومة إلى الحكومة (G2G) : تعني بالانجليزية **Government to Government**، وتتكون هذه الفئة من كل النشاطات الالكترونية التجارية والتي تتم بين كافة المؤسسات الحكومية والتي تتضمن التعاملات داخل كل أقسام المؤسسات الحكومية وبين المؤسسات الحكومية كافة، مثل إجراء عملية بيع بمناقصات الكترونية لبيع أجهزة ومعدات من قطاعات حكومية إلى أخرى.

3-4 من الحكومة إلى موظفين (G2E): تعني بالانجليزية **Government to Employees**، ان المؤسسات الحكومية تضم اعدادا كبيرة من الموظفين والذين يعملون بمواقع جغرافية منتوعة وبعيدة عن بعضها البعض، لذا فان من مصلحة المؤسسات الحكومية المختلفة زيادة الفعالية بتقديم مختلف الخدمات والمعلومات بطريقة الكترونية حيث يتم استخدام تطبيقات خاصة من اجل اجراء العديد من الاتصالات الفعالة بين المواطنين.

5-3 من الحكومة إلى المنظمات غير الربحية (G2N): تعني بالانجليزية **Government to Nonprofit**، تقدم الحكومة المعلومات والاتصالات للمنظمات غير الهادفة للربح، والأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية، التشريعية...الخ، بحيث تبادل المعلومات والتواصل بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الربحية.[9]

4- دوافع الحكومة الإلكترونية

تسعى الدول والحكومات إلى إيجاد الإطار المناسب لتحقيق أهداف برامج التنمية الاقتصادية وتعزيزها، وساهم اعتماد الحكومات على التكنولوجيا الحديثة في خلق مناخ إيجابي للأعمال من خلال تبسيط العلاقات مع المؤسسات والحد من الخطوات الإدارية والالتزامات التنظيمية، فالتنمية في أبسط مفاهيمها هي الانتقال إلى حالة أفضل نسبيا مما سبق، حيث يتطلب النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية المعتمدة على التطور التكنولوجي جهدا كبيرا من الحكومات والمؤسسات والمواطنين لتحقيق تغيرات ناجحة في المؤسسات والهياكل المختلفة، خاصة تلك المعنية بالاقتصاد والتجارة والحكم والتعليم والثقافة...الخ، لذلك يتطلب الوضع الجديد للنشاط الاقتصادي القائم على المعرفة والتكنولوجيا من صانعي القرار إدراكا واضحا للصلة القائمة بين التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعد الأحداث التالية من أهم الأحداث الاقتصادية الدافعة نحو الحكومة الالكترونية:[10]

- ظهور التجارة الالكترونية مع ما تتطلبه من تواصل مؤسسات الأعمال التجارية مع مؤسسات الدولة وخاصة في مجال العلاقات بين المؤسسة والإدارة العمومية؛

- انتشار مشاريع الخصخصة وما يتطلبه تطبيقها من تواصل بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الأخرى؛
- النجاح الباهر والسريع الذي حققته مؤسسات الانترنت ونماذج العمل المؤسساتي الالكتروني؛
- مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خفض التكاليف إلى أدنى المستويات.
- إلى جانب ذلك فقد أثرت بعض الأحداث والمتغيرات الاجتماعية في طبيعة عمل الحكومة، وتعد الأحداث التالية من أهم الدوافع الاجتماعية نحو ظهور الحكومة الالكترونية:[11]
  - زيادة الوعي العام بتكنولوجيا المعلومات؛
  - ارتفاع درجة معرفة المواطن بما هو ممكن تحقيقه تكنولوجيا؛
  - البحث الدائم عن وسائل الراحة ومن ضمنها إمكانية إجراء المعاملات الحكومية بسهولة دون عناء التنقل أو حتى ترك المنزل؛
  - انتشار مفهوم **اخدم نفسك** للحد من الموارد البشرية المطلوبة لتنفيذ الأعمال الإدارية؛
  - كهولة قوة العمل الحكومية وخسارة خبرتها بمجرد إحالتها على التقاعد شجعت على نقل الخبرة والمعرفة من الأفراد وتوطينها في الأنظمة المعلوماتية.

المحور الثاني: الفساد في الصفقات العمومية

لا يفرق الفساد بين دولة وأخرى ولا بين مجتمع وآخر، إذ ينتشر في كل البلدان المتقدمة منها أو النامية، غنية أو فقيرة، وآثاره

المدمرة تمس جميع مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية...الخ، وتتأثر بها كل طبقات المجتمع خصوصا الطبقات المتوسطة والفقيرة.

يشتق لفظ الفساد من الفعل اللاتيني **RUMPERE** بمعني الكسر أي أن شيئا ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقياً أو اجتماعيا أو إداريا، فتعريف مصطلح الفساد يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، كما أنه يتطور على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة والمتخلفة على حد سواء.[12]

يستخدم الاقتصاديون والمهتمون بمواضيع التنمية تعريف البنك الدولي، الذي يعرف الفساد على أنه «**إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص**»، وتعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه «**سوء استغلال للسلطة والنفوذ المستمدة من المنصب أو من العلاقات**». كما تعرفه الأمم المتحدة بأنه «**استغلال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص**».

ينعكس الفساد بصفة كبيرة على الصفقات العمومية لأن هذه الأخيرة من أهم الآليات التي يتم بموجبها منح المشاريع والصفقات الخاصة بالقطاع العمومي للمتعاملين الاقتصاديين، فيعد الفساد المالي والإداري من اكبر المشاكل التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول، ومما لا شك فيه أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسدون هي التي تدفعهم لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية:

- **الرشوة (corruption)**: تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة، إذ وحسب تقرير **منظمة الشفافية العالمية**[**]

الصادر بنهاية 2010، فإن 36٪ من سكان العالم العربي اضطروا لدفع رشوة إلى موظفين حكوميين على اختلاف مناصبهم. وفي تقرير آخر يقول أن منطقة شمال إفريقيا ومصر أصبحت تمثل منذ بداية الألفية أكبر نسبة هروب مالي غير شرعي في العالم، بالمقارنة مع حجمها الاقتصادي.[13]

- **المحسوبية (népotisme):** أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات صاحبة النفوذ) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا.
- **المحاباة (favoritism):** أي تفضيل جهة على جهة أخرى بغير وجه حق، كما في وجه المقاولات والصفقات أو عقود الاستئجار والاستثمار، وخاصة في الصفقات العمومية.
- **الوساطة (pistent):** أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو العطاء.
- **الابتزاز والتزوير(l'extorsion et la fraude):** لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادات الدراسية أو تزوير النقود.[14]
- **نهب المال العمومي أو الاختلاس (détournement de fonds):** استخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق، ويعني الاختلاس قانونا «**أن يتصرف الموظف**

العمومي في المال الذي وجد تحت يده وفي حيازته بسبب وظيفته على اعتبار انه مملوك له، علما بان ملكيته هنا ناقصة، كأن يأخذ أو يطلب أي موظف له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك، أو كل موظف مسؤول عن توزيع سعلة أو عهد إليه بتوزيعها فاخل عمدا بنظام توزيعها».

- **تبييض الأموال (blanchiment d'argent):** وكمظهر من مظاهر الفساد الإداري والمالي، فهي عمليات يتم بها تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أموال مشروعة أو إضفاء صفة الشرعية على تملكها وحيازتها والتكتم عليها بحيث تبدو وكأنها اكتسبت بسبل مشروعة بنظر الدولة والمجتمع.[15]
- **التهرب والغش الضريبي:** إن التحايل المستمر والمتزايد على دفع الضرائب يعتبر إحدى أوجه الفساد المالي والإداري، إذ يحرم الخزينة العمومية للدولة من مصدر مهم من مصادر إيراداتها، ففي الجزائر مثلا، قدر أن قيمة التهرب الضريبي بلغ 864 مليار دينار إلى غاية سنة 2011، وهو ما قيمته 15 مليار دولار، أي ما يعادل 02٪ من الناتج الداخلي الخام، فأصحاب الأجور والذين يمثلون الشريحة المحدودة الدخل في المجتمع، هم من يكادون يوفون ضرائبهم لأنها تقتطع من المنبع، أما باقي العاملين في النشاط الاقتصادي والتجاري فيمارسون هذا التهرب بكافة أشكاله بتواطؤ أحيانا مع رجال الإدارة.
- **الفساد في بيئة المجتمع:** تلوث، دخان المصانع (إذ كان للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري التي يمر بها العالم).

- **التباطؤ في انجاز المعاملات**: وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.[16]
- **تخصيص الأراضي:** من خلال قرارات إدارية عليا، تأخذ شكل **العطايا**، لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.
- **قروض المجاملة:** والتي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.
- عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح.[17]
- **أنشطة السوق السوداء**: والتي تحقق منها دخول طائلة للمتعاملين فيها، بمخالفة القوانين الدولية، وكمثال على ذلك المتاجرة في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة على معاملات النقد الأجنبي، المتاجرة في السلع التي تعاني البلاد نقص المعروض منها بالنسبة للطلب عليها ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بما يتجاوز ضوابط تسعيرة الدولة...الخ.
- **الفساد السياسي**: مثل فساد أعضاء البرلمان واستخدام الحصانة في التربح من العمل السياسي أو تهريب السلع المستوردة.
- **التقاليد البيروقراطية**: التي تؤدي عادة إلى طبقة موظفين منتفعين من التعقيدات الإدارية ويحصلون على ثمن تقديم تسهيلات، وفي المقابل يغضون الطرف عن الشروط والإجراءات المقررة لصالح الدولة والشعب.
- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة (تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من30٪ منها لا تدخل خزينة الدولة، وتذهب إلى جيوب المسؤولين، أو رجال الأعمال الكبار).

- فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانية وكذلك التمويل الخارجي.

تعتبر كل الجرائم سابقة الذكر مترابطة في اغلبها مع بعضها وكلها تشكل الفساد الوظيفي أو الفساد الإداري، حيث أن اغلب هذه الجرائم تصدر من الموظف العام أثناء تأدية العمل بمخالفة التشريع القانوني وضوابط القيم الفردية، أي استغلال موظفي الدولة لمواقعهم وصلاحياتهم للحصول على مكاسب ومنافع بطرق غير مشروعة، وفي حقيقة الحال، فإن مظاهر الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالبا ما نجد أن انتشار احدها يكون سببا مساعدا على انتشار بعض المظاهر الأخرى.[18]

تعتبر **الصفقات العمومية** الآلية الأكثر انتشارا، ذلك لضمان نجاعة الطلبات العمومية والاستعمال الحسن للمال العام، إذ يجب أن تراعى في الصفقات العمومية مبادئ حرية الوصول للطلبات العمومية والمساواة في معاملة المرشحين وشفافية الإجراءات، ولكن في مقابل ذلك فان هذا المجال هو الأكثر تعرضا للفساد بشتى صوره.

المحور الثالث: آلية الحكومة الالكترونية في مكافحة جرائم الصفقات العمومية

تعاني أغلب الدول من مشكلة الفساد الإداري في مؤسساتها الحكومية، والذي يقف عائقا أمام تطورها وتقدمها، لذا كان لابد من معالجتها وخاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي، هذا ما يتطلب سرعة في الاستجابة، إذ يتم تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات، حيث تسعى كل الدول لمواجهة هذه الآفة والحد منها.

الجزائر كغيرها من الدول وضعت آليات وشرعت قوانين لمكافحة الفساد والحد منه، ونظر لارتباط الموضوع بالصفقات العمومية فإننا سنتطرق إلى هذا الموضوع فقط (أي الفساد)، وفي هذا الإطار نظم المرسوم الرئاسي رقم 10- 236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 الصفقات العمومية، بحيث يعتبر هذا المرسوم كآلية لحماية المال العام والحفاظ عليه، فقد اقر هذا المرسوم كل الجوانب التي تتعلق بهذا المجال، حيث حدد كيفية منح الصفقات العمومية وكيفية إبرامها والشروط الواجب توفرها في من ينفذها وكيفيات الرقابة عليها، ونظرا لأهمية هذا المجال فانه يتم تحيين هذا المرسوم كل سنة، وفي هذا الإطار اقر التعديل الصادر في 18 جانفي 2012 بإنشاء بوابة الكترونية للصفقات العمومية وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية العالمية وبغرض الاستفادة من مزايا هذه التطورات في ترشيد الإدارة وتخفيض تكاليف ورفع جودة الخدمات العمومية وعقلنه وترشيد الإنفاق العام وإغلاق الثغرات التي تساعد على انتشار الفساد بحيث تكون هذه البوابة كآلية للحد من الفساد في الصفقات العمومية.

إن من الأسباب الرئيسية لظهور الفساد، تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، بالإضافة إلى أن تمتع الموظفين العموميين السياسيين بدرجة أعلى من الكتمان والسرية والاحتكار، وبدرجة أقل من المحاسبة، زادت احتمالية وقوع الفساد، فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية، مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية، بالإضافة إلى كبر حجم الجهاز الإداري

مقارنة مع حجم القطاع العمومي الذي يمكن أن يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة مما يؤدي إلى قصور وعيوب بالهيكل التنظيمي، كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وازدواجية الاختصاصات والمهام الوظيفية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات، وخلاصة القول أن العامل البشري هو السبب الأساسي في انتشار الفساد.

لا يخلق الفساد من العدم، فالدول التي ينتشر فيها الفساد خاصة الفساد المالي والإداري، يلاحظ أن بها أرضية خصبة مشجعة ومساعدة على خلق الجو الملائم لنموه وانتشاره، ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هكذا ظاهرة، حيث قدرت الخسائر الناتجة عن الفساد في عالمنا العربي بحوالي 400 مليار دولار سنويا كما أوضحت رئيسة منظمة الشفافية الدولية. إن انتشار الفساد خاصة الفساد المالي والإداري بكل أشكاله وأنماطه يؤثر وبصفة كبيرة على اقتصاديات الدول فهو السبب الرئيسي في إعاقة برامج التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي، لذلك فقد سعى اغلب هذه الدول إلى وضع آليات وإنشاء مؤسسات ووضع قوانين ردعية لمكافحة هذه الظاهرة أو على الأقل الحد منها.

تعتبر التكنولوجيا الحديثة من أهم الآليات التي يمكن الاستفادة منها في التقليل من الأسباب المشجعة على انتشار الفساد، ومن هنا يمكن أن يتجلى التأثير المباشر الذي تحدثه الحكومة الإلكترونية في الاقتصاد والمجتمع، وأصبحت أداة رئيسة في محاربة الفساد الإداري، وإذا ما ترافقت حلولها مع مجموعة واضحة من الأهداف، وساندتها هيئة تشريعية قوية تستطيع سد قنوات الفساد بعدة وسائل، منها جعل القواعد والإجراءات

متاحة على الموقع الإلكتروني، وتحديد المسؤول عن كل خدمة، ومتابعة العمليات وتحديد المسؤول عن الأعمال الخاطئة، حيث تعمل الحكومة الالكترونية على الحد من أسباب انتشار الفساد كما يلي:

❖ **من خلال الحد من الإجراءات البيروقراطية**

يقاس وقت مؤسسات الأعمال بالأموال، وتخضع المشاريع المتأخر انجازها إلى غرامات تأخير، فالتعقيدات البيروقراطية جعلت من إتمام خدمة حكومية أمرا مكلفا للغاية سواء من ناحية الوقت والمال أو الجهد، ما يؤثر سلبا على تطبيق برامج التنمية، وينعكس ذلك أيضا على مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فالحكومة الالكترونية توفر للأفراد ولقطاع الأعمال إمكانية الدفع الإلكتروني لرسوم الخدمات التي كان دفعها سابقا يتطلب المشقة والتنقل بين المكاتب الحكومية بالشكل الذي يضمن تحصيلها كاملة وفي الوقت المحدد.

❖ **توحيد مصادر المعلومات الحكومية في إطار واحد**

تلعب الحكومة الالكترونية دورا قويا في عملية الاتصال والتنسيق وترابط أجهزة الدولة من خلال توحيد قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطن وجعلها واضحة وذات معلومات موحدة وموثقة، وذلك باستخدامها للتكنولوجيا العالية والشبكات المحلية والإنترنت وربطها بقواعد بياناتها، إذ توفر الدولة منفذ إلكتروني رئيسي يسمى غالبا **البوابة الحكومية** للحصول على المعلومات والخدمات، حيث تتيح للأفراد ولقطاع الأعمال إنجاز معاملاتهم لدى المؤسسات الحكومية إلكترونيا وبأمان، وربط كل هذه المؤسسات ببعضها البعض.

❖ **توفير الخدمات خارج أوقات العمل الرسمية**

توفر الحكومة التقليدية الخدمات في أوقات العمل الرسمية فقط، وهذا ما خلق العديد من المشاكل للمتعاملين، أما الحكومة الالكترونية ومن خلال استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا الانترنت فإنها توفر الخدمات والمعلومات طوال اليوم وكل أيام الأسبوع وفي العطل...الخ، ما جعل من طلب الخدامات أمر في غاية البساطة ولا يتطلب أي تعطيل لطالبها.

❖ **من خلال إغلاق الثغرات التي تساعد على انتشار الفساد**

يتضح دور الحكومة الالكترونية في الحد من ظواهر الفساد من خلال المزايا التي تتوفر عليها، فتقديم الخدمات الكترونيا يتم وفق برنامج مصمم ومنظم سلفا، فالموطن يستطيع الحصول على الخدمات في أي وقت ودون تدخل واحتكاك مع الموظفين وفي هذه الحالة لا يكون هناك مجال لدفع الرشوة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، ناهيك عن الشفافية في المعاملات فهي تتم دون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العمومية وذلك عن طريق إتباع إجراءات محددة منصوص عليها في النظام الإلكتروني، وباختصار فان الشفافية وتقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال يساعد في الحد من قنوات الفساد.[19]

إذا كان المواطنون يستطعون دفع فواتيرهم ورسومهم بطريقة الكترونية، فان الحكومة بدورها يمكنها دفع قيمة مستلزمات المرافق والمكاتب بل وإجراء المناقصات على المعادن التي تحتاج إليها ودفع ثمنها عبر شبكة الانترنت، فسهولة التعاقد والسداد من خلال شبكة المعلومات، من شانه تشجيع كل من الإدارات والمتعاقدين معها على انجاز معاملاتهم الكترونيا، وتساهم بعض البنوك في تمهيد

الطريق وإزالة العقبات وإعداد الأمور اللازمة لتطبيق نظام التجارة الالكترونية وسداد المستحقات من خلال الشبكة بسرعة وكفاءة.

إذا كانت طريقة المناقصات والمزايدات وهي الطريقة الأساسية لتعاقد إدارات الدولة مع الآخرين تتسم بالبطء الشديد وتستغرق شهورا للوصول إلى إبرام العقد بالأسلوب التقليدي، فإنها يمكن أن تتم بالأسلوب الالكتروني بسرعة فائقة، بما يوفر الوقت والجهد ويعجل بتلبية احتياجات المرافق العامة، فعلى شبكة المعلومات يمكن عمل الإعلان عن المناقصة بشروطها، وتلقي العروض أو المناقصات من المتنافسين وإرساء المناقصة على صاحب أفضل العروض المقدمة.

فالإدارات العمومية عند تعاقدها سواء في شراء السلع والخدمات أو انجاز المشاريع يجب أن تحصل على أفضل الأنواع وبأرخص الأسعار أو بأقل تكلفة، وإنما يمتد اهتمامها إلى مدى كفاءة المتعاقد وجودة ما يقدمه، أي انه يجب مراعاة الكم والكيف معا، ولعله من الأفضل استهداف الكفاءة لان الأداء المتميز يقدم خدمة أفضل، كما أن استعمال السلعة المعمرة الجيدة على المدى الطويل قد يكون اقل تكلفة من استعمال السلع الرخيصة سريعة التلف أو الاستهلاك.[20]

المحور الرابع : تجربة البوابة الالكترونية للصفقات العمومية في الجزائر

على غرار اغلب الدول العربية تبنت الجزائر مبادرة للتحول إلى الحكومة الالكترونية، فقد هيئت الجزائر في كنف تنفيذ السياسة القطاعية للبريد والاتصال منذ سنة 2000 محيطا قانونيا ومؤسساتيا محفزا على المنافسة ومساعدا على تحسين الاستفادة من خدمات الاتصالات، وفي سنة 2009 أطلق برنامج الجزائر الالكترونية 2013

والذي يعتبر من الملفات التنموية الكبرى التي توليها الجزائر اهتمام كبير، فقد تم إعداد المشروع تحت إشراف اللجنة الالكترونية التابعة لمجلس الوزراء،[21] حيث تسعى الجزائر من خلال تبنيها لمشروع الجزائر الالكترونية 2013 إلى تطوير الخدمات العمومية وعصرنه الإدارات والمؤسسات بحيث لا تقتصر هذه المبادرة على إدخال الأدوات المعلوماتية على المؤسسات فحسب وإنما ستساهم في تحسين التسيير الداخلي والعلاقات مع المتعاملين والمواطنين، وفي هذا الإطار تم تعديل قانون الصفقات العمومية وتطويره من خلال تأسيس بوابة الكترونية للصفقات العمومية والعمل بها، حيث اقر التعديل التعاملات الالكترونية بين مصالح الحكومة المتعهدون أو المرشحون للصفقات العمومية من خلال هذه البوابة.

منذ إطلاق **مشروع الجزائر الالكترونية** أي ما يقارب خمس سنوات عملت **الجزائر** على إنشاء مواقع انترنت لكل الوزارات والهيئات الحكومية، بالإضافة إلى خطوات كبيرة في اعتماد بطاقة التعريف البيومترية وجواز السفر البيومتري وتعميم سياسات التحول الالكتروني في العديد من القطاعات على غرار قطاع الضمان الاجتماعي وقطاع البريد، الصفقات العمومية والبنوك...الخ، وفي إطار عصرنة الإدارة العمومية وتطويرها اقر التعديل الصادر في 18 جانفي 2012 بإنشاء بوابة الكترونية للصفقات العمومية وذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية والثورة الرقمية العالمية وبغرض الاستفادة من مزايا هذه التطورات في ترشيد الإدارة وتخفيض التكاليف ورفع جودة الخدمات العمومية وعقلنه وترشيد الإنفاق العام وإغلاق الثغرات التي تساعد على انتشار الفساد بحيث تكون هذه البوابة كآلية للحد من الفساد في الصفقات العمومية.

وفي 17 نوفمبر 2013؛ صدر القرار المحدد لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية، والذي يبين محتوى هاته البوابة الالكترونية، كيفية تسييرها، كيفية تبادل المعلومات الكترونيا بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين، إذ أن هاته البوابة تسمح بنشر ومبادلة الوثائق والمعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية وكذلك إبرام الصفقات العمومية بالطريقة الالكترونية.

بناءا على هذا القرار؛ فان هاته البوابة ستضمن نشر المعلومات والوثائق التالية:

- ❖ النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالصفقات العمومية.
- ❖ الاستشارات القانونية المتعلقة بالصفقات العمومية.
- ❖ قائمة المتعاملين الاقتصاديين الممنوعين و/أو المقصيين من المشاركة في الصفقات العمومية.
- ❖ البرامج التقديرية لمشاريع المصالح المتعاقدة وقوائم الصفقات المبرمة أثناء السنة المالية السابقة وكذا أسماء المؤسسات أو تجمعات المؤسسات المستفيدة منها.
- ❖ تقارير المصالح المتعاقدة المتعلقة بتنفيذ الصفقات العمومية.
- ❖ قائمة المؤسسات التي سحبت منها شهادة التصنيف والكفاءة.
- ❖ الأرقام الاستدلالية للأسعار.
- ❖ كل وثيقة أو معلومة لها علاقة بموضوع البوابة.

ومن اجل ضمان فعالية هاته البوابة وتقديمها لخدمات ذات جودة، وبناءا على القرار، فإن هاته البوابة ستضمن الوظائف التالية:

- ❖ بحث متعدد المعايير.
- ❖ التنبيه على المستجدات.
- ❖ تحميل الوثائق.
- ❖ التعهد عن طريق البوابة والتمرن على التعهد الالكتروني.
- ❖ تسيير تبادل المعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين.
- ❖ ترميز الوثائق، تاريخ وتوقيت الوثائق، الإمضاء الالكتروني للوثائق.
- ❖ صحيفة الأحداث.
- ❖ دلائل تفاعلية لمستعملي البوابة.
- ❖ كل وظيفة أخرى ضرورية للسير الحسن للبوابة.

هاته البوابة؛ ستحوي قاعدة بيانات محدثة للمعلومات المتعلقة بالمصالح المتعاقدة، المتعاملين الاقتصاديين وملفاتهم الإدارية، الصفقات العمومية، بطاقات الإحصاء الاقتصادي للطلب العمومي، تبادل الوثائق والمعلومات بين المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين بالإضافة الى منشورات البوابة، هاته الأخيرة والتي سيتم تسييرها وتسيير شبكاتها وأنظمتها وقاعدة بياناتها بالإضافة الى صيانتها عن طريق ضمان مستوى أمن مناسب ضد التهديدات الالكترونية، بغرض ضمان ديمومة عملها والولوج إليها واستخدام المعلومات المتاحة عبرها في أي وقت، علاوة على تحديثها بمواكبة التطورات التقنية في هذا المجال.

ولضمان مصداقية المعلومات المتاحة عبر هاته البوابة والتعاملات المقامة عبرها، فانه يجب أن تحترم المبادئ التالية:

1- لسلامة الوثائق المتبادلة الكترونيا يتعين ضمان صيغ وأشكال لرقمنة الوثائق المكتوبة تحول دون المساس بسلامتها، بالإضافة

الى تأمين توقيع الوثائق الكترونيا مع احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها ، مع التعرف على هوية المتعاملين الاقتصاديين والتأكد منها.

2- سرية الوثائق المتبادلة الكترونيا وذلك عن طريق نظام ترميز للوثائق مع احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

3- تضمن صحيفة الأحداث تعقب تبادل المعلومات بطريقة الكترونية، مع توثيق لتاريخ وتوقيت التبادل، هاته المعلومات يتضمنها وصل الاستلام المسلم عند استلام العروض أو على حامل مادي الكتروني.

4- لضمان السير الحسن للبوابة، يجب اعتماد معايير ومقاييس تسمح لأنظمة معلوماتية مختلفة بالتواصل من اجل تبادل المعطيات.

5- تامين أرشفة الوثائق الرقمية بالطريقة الالكترونية.

يلاحظ من خلال هذا القرار؛ تأكيده على ضرورة تأمين المعلومات والتعاملات الالكترونية والتي تتم عبر هاته البوابة عن طريق نظام ملائم، في ظل احترام أحكام المرسوم الرئاسي رقم 10- 236 والمتضمن تنظيم الصفقات العمومية والمعدل والمتمم.

هاته البوابة؛ ستضمن للمصالح المتعاقدة وللمتعاملين الاقتصاديين بالحصول على خدمات متعلقة بالصفقات العمومية، هاته الخدمات متعلقة أساسا بما يلي:

بالنسبة للمصلحة المتعاقدة	بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين
➢ دفاتر الشروط. ➢ نماذج التصريح بالاكتتاب، رسالة التعهد، التصريح بالنزاهة والتعهد بالاستثمار (وثائق ومعلومات إضافية عند الاقتضاء). ➢ الإعلانات عن المناقصات والدعوات للانتقاء الأولي ورسائل الاستشارات. ➢ إرجاع العروض عند الاقتضاء. ➢ طلبات استكمال أو توضيح العروض. ➢ المنح المؤقت للصفقات العمومية. ➢ عدم جدوى الإجراءات. ➢ إلغاء الإجراءات أو إلغاء المنح المؤقتة للصفقات العمومية. ➢ الأجوبة عن طلبات الاستفسار حول أحكام دفاتر الشروط. ➢ الأجوبة عن طلبات نتائج تقييم العروض وعن الطعون.	➢ التصريح بالاكتتاب. ➢ رسالة التعهد. ➢ التصريح بالنزاهة. ➢ التعهد بالاستثمار. ➢ طلبات معلومات إضافية وتوضيحات أحكام دفتر الشروط عند الاقتضاء. ➢ سحب دفاتر الشروط والوثائق الإضافية. ➢ الترشحات في إطار الإجراءات التي تتضمن مرحلة الانتقاء الأولي. ➢ العروض التقنية والمالية. ➢ العروض المعدلة. ➢ طلبات نتائج تقييم العروض والطعون.

للاستفادة من الخدمات التي تقدمها البوابة، وحرصا على سلاسة التعامل عن طريقها، اوجب القرار على المصالح المتعاقدة والمتعاملين الاقتصاديين التسجيل بالبوابة وتعيين شخص طبيعي مرخص له بالدخول للوظائف المذكورة أعلاه، يكون هذا الشخص مزودا ببريد الكتروني. التسجيل يتم بملء وإمضاء وإرسال استمارة الى مسير البوابة عم طريق البريد الالكتروني كما يمكن إيداعها مباشرة لدى هذا الأخير.

كما ألزم القرار المصالح المتعاقدة بضرورة إدراج عنوان تحميل الوثائق الالكترونية في الإعلان الصحفي المتضمن الإعلان عن المنافسة للصفقات العمومية الكترونيا. الردود الالكترونية للمتعهدين أو المترشحين للصفقة العمومية يجب أن تدعم بنسخة من العرض على حامل مادي ورقي أو الكتروني وذلك في الآجال القانونية المعلن عنها، توضع النسخة في ظرف مختوم يحمل عبارة "نسخة بديلة" (تتلف في حالة عدم الفتح). هاته الأخيرة يجب أن تصل الى المصلحة المتعاقدة ضمن الآجال القانونية ولا تفتح إلا إذا كان العرض المرسل الكترونيا به عطب (يحمل فيروس، غير قابل للفتح، لم يصل في الآجال القانونية). كما حاول المشرع من خلال هذا القرار الإحاطة بمختلف جوانب التعامل عن طريق هاته البوابة، خاصة فيما تعلق بالتواريخ والآجال القانونية وكيفية التصرف في الملفات المعطوبة والمستقبلة عبرها.[22]

الخاتمة

ساهم الانفجار الرقمي والتطورات الكبيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تغيير طريقة عمل الحكومات من حيث التفاعل مع المواطنين وتقديم الخدمات، وبهدف الاستفادة من الثورة الرقمية والتكنولوجية في تعزيز ودعم السياسات التنموية فقد تغيير تركيز الحكومات على العمليات الحكومية الداخلية إلى العمليات الأكثر انفتاحا وشفافية والتي تهدف إلى تقديم خدمات أكثر يسرا وسهولة.

أصبحت الحكومة الإلكترونية ضرورة حتمية يجب السعي لتطبيقها في كل دولة عصرية، تريد أن تواكب تطورات عصر الثورة الرقمية، ولا تتخلف عن نهضة المعلومات العالمية، وذلك لان لهذا النظام من الايجابيات خاصة في مجال المرافق العامة، وما تقدمه من خدمات، ما يجعل التحول إليها من الضرورات، إذ من شأنه سرعة الانجاز، وتخفيض التكاليف وتبسيط الإجراءات، فضلا عن تحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الجرائم الوظيفية.

النتائج

- الغرض من الحكومة الإلكترونية هو بناء الدولة الرقمية، حيث يمكن من خلالها تقديم الخدمات العامة والمعلومات للمواطنين إلكترونيا؛
- للحكومة الإلكترونية القدرة على تحسين العلاقات الخارجية والداخلية بين مختلف الجهات المعنية بالخدمات الحكومية بما في ذلك المواطنين ومختلف المؤسسات، وتسهيل تبادل المعارف بين هذه الجهات؛

- يتخذ الفساد مظاهر عدة من مظاهر السلوك غير القويم والخارج عن القانون، الذي يضر بالهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات رادعة ضده، لما له من أثار سلبية ومدمرة؛
- توفر الحكومة الإلكترونية السرعة والدقة والصحة للمعلومات، وكذلك توفر الوقت وتمنع هدر الطاقات والإمكانات، وكذلك تؤمن معالجة قضايا الفساد الإداري المتعلقة بالتعاملات الإدارية، وتحدد علاقة الإدارة بالموظفين وعلاقة الإدارة والموظفين بالمواطنين، إضافة إلى كشف الانحرافات المالية والانحرافات المتعلقة بدرجة التطبيق؛
- أصبحت الدول العربية أكثر إدراكا لأهمية توظيف الحكومة الإلكترونية في تقديم الخدمات للمواطنين بأعلى جودة ولترشيد الإنفاق العام وخلق الشفافية والثقة المتبادلة ومكافحة الفساد من خلال الحد من الأسباب المباشرة لهذه الظاهرة؛
- تبقى جهود الجزائر الرامية إلى ترسيخ الحكومة الالكترونية كفلسفة عمل حكومي ضعيفة نوعا ما، فمن الملاحظ أن الجزائر وبكل البرامج والسياسات المطبقة تبقى في المرحلة الأول من مراحل تنفيذ الحكومة الالكترونية؛
- بالرغم من صدور التعديل المتمم للمرسوم المنظم لصفقات العمومية وتكليف وزير المالية بإنشاء بوابة الالكترونية خاصة بالصفقات العمومية إلا أنه وبعد مرور أكثر من عامين على هذا التعديل لا يوجد أي تحرك في هذا المجال، ولم ترى هاته البوابة النور بعد.

الهوامش :

[1] بسيونى عبد الحميد، **سلسلة الحكومة الالكترونية والديمقراطية الالكترونية- الحكومة الالكترونية**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، 2008، الصفحة 16.

[2] محمد بدر سنوسى، **معايير قياس دور وتأثير الحكومة الالكترونية في التنمية الإدارية**، المؤتمر العلمي السنوي التاسع آفاق التنمية الإدارية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة ودور أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مركز البحوث والمعلومات، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة- مصر، 2004، الصفحة 218.

[3] Hassan Behzadi, Alireza Isfandyari-Moghaddam and Majideh Sanji, E-government portals: a knowledge management study**, The Electronic Library, Volume: 30, Number : 1, Emerald Group Publishing Limited,** United Kingdom, 2012, P90.

[4] حسين بن محمد الحسن، الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق، **المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي**، المجلد 2، معهد الإدارة العامة، الرياض- المملكة السعودية، 2009، الصفحة 796- 797.

[5] أيسر خليل إبراهيم، **دور العلاقات العامة والإعلام في تفعيل أداء الحكومة الالكترونية (مشروع افتراضي للحكومة الالكترونية العراقية تطبيقا على وزارة المالية)**، مجلة آداب الفراهيدي، العدد 11، كلية الآداب بجامعة تكريت، تكريت- العراق، 2012، الصفحة 452.

[6] لطفي علي، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، **المؤتمر السادس للحكومة الإلكترونية (الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية)**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، دبي- الإمارات، 2007، الصفحة 5- 6.

[7] ديالا جميل محمد الرزي، **الحكومة الالكترونية ومعوقات تطبيقها دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد الأول، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين، 2012، الصفحة 197- 198.

[8] علاء فرج الطاهر، **الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، الصفحة 120.

[9] Zhiyuan Fang, E-Government in Digital Era: Concept Practice and Development, **International Journal of the Computer -the Internet and Management**, Volume 10, N°02, Thailand, 2002, P07.

[10] محمود القدوة، **الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2010، الصفحة 83.

[11] نفس المرجع السابق، الصفحة 84.

[12] زرزار العياشي، **دور التدقيق الحكومي في مكافحة الفساد و تحقيق الإدارة الرشيدة**، مؤتمر الدولي مهنة المراجعة في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، 2010، الصفحة 02.

[**] منظمة دولية غير حكومية تتكون من مجموع 100 فرع محلي، وسكرتارية دولية في برلين- ألمانيا، تأسست في عام 1993 كمؤسسة غير ربحية، تصدر مؤشر مدركات الفساد السنوي وتقرير الفساد العالمي الذي يعتبر بارومتر الفساد في العالم ودليل دافعي الرشوة وتقييمات نظام النزاهة الوطني...الخ، وتعتبر **الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد** الفرع الوطني لمنظمة الشفافية العالمية في الجزائر، لمزيد من المعلومات زيادة موقع المنظمة: http://www.transparency.org .

[13] أرقام وإحصائيات المنظمة العربية لمكافحة الفساد، **3 تريليونات دولار سنوياً خسائر الدول من أنشطة تحالف السلطة ولصوص المال العام في الدول النامية**، متاح على :

http://www.arabanticorruption.org ، تاريخ الإطلاع: [2014/06/19].

[14] محمود حسين الوادي، **تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2010، الصفحة 215- 216.

[15] نواف سالم كنعان، **الفساد الإداري المالي أسبابه، آثاره، وسائل مكافحتها**، مجلة الشريعة و القانون، العدد 33، جانفي2008، الصفحة 106.

[16] محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، الصفحة 215- 216.

[17] أمنصوران سهيلة، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، 2006، الصفحة 37.

[18] عطا الله خليل، **مدخل مقترح لمكافحة الفساد في الوطن العربي- تجربة الأردن**، ورقة عمل مقدمة ضمن ندوة المال العام ومكافحة الفساد الإداري والمالي –تونس، الجمهورية التونسية، ماي 2007، الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي- بحوث وأوراق عمل الملتقيات والندوات التي

عقدتها المنظمة خلال عام 2007 حول مكافحة الفساد الإداري والمالي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة- جمهورية مصر العربية- ، 2008، الصفحة 35.

[19] احمد سردار عارف، **الحكومة الإلكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري**، **صحيفة الكترونية الحوار المتمدن**، العدد 2396، 2011، متوفر على:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=249176 ، [2014/06/19].

[20] محمود القدوة، **الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، الصفحة 185- 186.

[21] مشروع الجزائر الإلكترونية، http://www.mptic.dz/ar/img/pdf/e-algerie.pdf، [2014/06/25].

[22] للمزيد راجع: القرار الصادر في 2013/11/17، المحدد **لمحتوى البوابة الالكترونية للصفقات العمومية وكيفيات تسييرها وكيفيات تبادل المعلومات بالطريقة الالكترونية**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جريدة رسمية، عدد:21، صادرة في 2014/04/09، الصفحة 27- 29.